تحـــــوّل المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامـــــي

Transformation of Traditional Banks to Islamic Banking

د.أحمد أسعد أحمد المسعودي ــ قسم القانون الخاص / كلية القانون- جامعة طرابلس

Almasoudiahmad81@gmail.com

الملخّـــــــــص :

يأتـــي هذا البحث ليغطي جانباً مهماً في موضوع تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، عن طريق ذكر أهم أسبابه وطرقه ومتطلباته وأشكاله ومعوقاته وآثاره ، وخلص البحث إلى عدة نتائج منها :

أن المقصود بالتحول المصرفي هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها بعد القيام بعدة إجراءات ومتطلبات شرعية وإدارية وقانونية، وأن هناك أسباباً تدفع المصارف التقليدية إلى التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي أبرزها التوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة وخاصة الربا، والحد من التضخم والمضاربات المصطنعة والسعي نحو تعظيم الأرباح، وكذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتوجد طريقتان رئيسيتان تتبعهما المصارف عند إرادتها للتحول وهما التحول الكلي أو التحول الجزئي، وأخيراً التعرف على أهم المعوقات التي تواجه عملية تحول المصارف التقليدية على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي منها عدم توافر الكفاءات البشرية المؤهلة، والتشريعات والقوانين المصرفية، وعدم القدرة علي تطوير وابتكار المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن أهم الآثار الايجابية لتحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، إنعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية ودور الهيئات الشرعية.

الكلمات الافتتاحية :

التحول ، المصرف الإسلامي، المصرف التقليدي، متطلبات التحول .

Abstract:

This research comes to cover an important aspect of the topic of traditional banks' transformation into Islamic banking by highlighting its most important reasons, methods, requirements, forms, obstacles, and impacts. The research concluded with several results, including:

What is meant by banking transformation is the transition of traditional banks from dealing in transactions that infringe the provisions of Islamic Sharia, such that all their activities become compatible with the Sharia after carrying out several legal, administrative and legitimate procedures and requirements. There are reasons that push traditional banks to shift towards Islamic banking, the most prominent of which is to stop practicing businesses that violate Sharia, especially usury, reducing inflation, overacted speculation and the pursuit of maximizing profits, as well as the repercussions of the global financial crisis.

There are two main methods that banks follow when they intend to transform, which are total transformation or partial transformation. Finally, identifying the most important obstacles facing the process of converting traditional banks to practicing Islamic banking, including the lack of qualified personnel, banking legislation and laws, and the inability to develop and innovate banking products and services that are compatible with the provisions of Islamic Sharia.

One of the most important positive effects of the transformation of traditional banks into Islamic banking is the revitalization of the intellectual movement in the field of Islamic economics, the jurisprudence of financial transactions, and the role of Sharia bodies.

Key Words: Transformation, Islamic Bank, Traditional Bank, Transformation Requirements.

المقدمـــــة

يعنـــــي التحول المصرفي التقليدي إلى مصرف إسلامي الانتقال إلى وضع آخر يختلف عن سابقه في الشكل والمضمون، وذلك بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية. وباختصار أن يجعل من أحكام الشرعية الإسلامية مصدراً أساسياً يرتكز عليه، ويحتكم إليه، ويستقي منه جميع أحكامه، فهو خضوع تام له في كل ما يطبقه ويتبناه، بحيث تظهر ثمرته على أرض الواقع، ويوثق القائمون على التزامهم عن طريق تغيير عقد المصرف وتأسيسه إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والحصول على موافقة السلطات المختصة في ذلك، وبعد هذا لا بد من إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق التحول الشامل في الصيغ والأساليب ومختلف العقود وفي الأساليب المحاسبية والإدارية والتنظيمية .

ومما لا شك فيه أن تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ليس ظرفاً استثنائياً مخيراً فيه، يلجأ إليه في حال العجز أو الكساد، فالشريعة الإسلامية لم تأمر أصلاً بالمعاملات المحرمة ابتداء ولا انتهاء، بل أمرت بالعدل والمباح من المعاملات المالية والعقود، فهذا هو الأصل العام المقرر، وهذا الأصل واجب العمل، ولا يصار إلى غيره، بمعنى أن الشارع لم يجعل للمصرف حرية الاختيار في التعامل،

فيلجأ إلى الأنظمة التقليدية متى شاء ثم يعمد إلى الإسلامية في الظرف الذي يراه مناسباً له، وسيأتي توجيه ذلك فيما بعد .

لذا فإن هذه الدراسة ركزت على تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي وبيان الأسباب والطرق والمتطلبات والأشكال والمعوقات والآثار التي تواجه عملية التحول.

إشكالية الدراسة :

استناداً لما سبق تتضح لنا معالم إشكالية الدراسة، بسبب دخول كثير من المؤسسات المالية في مجال التمويل الإسلامي، وذلك من خلال تحولها للعمل المصرفي الإسلامي بحيث تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية . فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على الأسئلة الآتية :

ـ ما معنى التحول ؟ و ما هي أسباب وطرق ومتطلبات وأشكال ومعوقات التحول ؟ وما هي الآثار التي تواجه عملية التحول؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى توضيح ما يأتي :

ـ بيان مفهوم التحول المصرفي التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي .

ـ التعرف على الأسباب والطرق والمتطلبات والأشكال والمعوقات والآثار التي تواجه عملية التحول .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة في بيان تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي فهي خطوة هامة نحو أسلمة العمل المصرفي التقليدي وإلغاء الربا في المعاملات المصرفية، وإعطاء فكرة واضحة وتصور لعملية تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

الدّراسات السابقة :

1ـ دراســـــة : رستم، (2014م) بعنـــوان (1) : " تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية"، تناولت الدراسة مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وذكرت أهم الأسباب الباعثة إليه ، ثم تطرقت إلى آلية التحول وما يعرض عليه من مشاكل تواجه عملية التحول، بعد ذلك قامت بتقييم أداء المصارف التقليدية قبل التحول وما بعدها ، لمعرفة الآثار في أدائها بعد العمل المصرفي الإسلامي ، وخلصت الدراسة إلى نتائج

أهمها: أن التحول الكلي في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة، والربحية، والنشاط) أدت إلى حدوث تحسن انتقالي للمصرف .

2ـ دراســـــة : الجمهور، (2015م) بعنوان (2): " تقييم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية" هدفت الدراسة إلى تقييم عملية تحول المصارف في دولة الكويت، وتناولت مفهوم الصيرفة والمصارف التقليدية والإسلامية، ثم مفهوم تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي . كما تضمنت الدراسة نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها في دولة الكويت وأهم البواعث التي دفعت تلك المصارف إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية . وعرضت نموذجين للتحول في دولة الكويت وبينت التقييم القانوني والفقهي للمنظومات العقدية بين المصرف المتحول وأهم الأطراف وهم المساهمون وأصحاب الحسابات و المتمولون من المصرف ثم وضحت أهم العقبات التي واجهت عملية التحول وأهم الآثار التي نتجت عنها .

3ـ دراســـــة : عمر، (2016 م) بعنوان(3): "متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا " دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق " هدفت هذه الدراسة إلى بيان متطلبات عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على مصرف الجمهورية في طبرق، وخلصت بأن أهم متطلبات التحول نحو المصرفية الإسلامية في ليبيا هي المتطلبات السياسية من حيث تحقيق الأمن بالدولة التي تريد أن تحول مصارفها إلى مصارف إسلامية، حيث إن هذا المطلب هو من أهم المتطلبات لتحويل مصرف الجمهورية في ليبيا فرع طبرق، ومن بعدها تأتي المتطلبات الشرعية، وذلك بضرورة تعيين مراقب شرعي بمصرف الجمهورية فرع طبرق، ومن ثم المتطلبات القانونية من خلال وضع قوانين مستقلة للمصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، حيث أنه إلى الآن لا يوجد قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية، ومن ثم تأتي المتطلبات الإدارية من حيث عدم دراية أغلب الموظفين العاملين في مصرف الجمهورية بطبرق في عمل المصارف الإسلامية، ويمكن الاستفادة بشكل أساسي بما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين من معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات والمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، ثم دور الإعلام وتدريس تخصص الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الليبية.

5- دراســـــة : محيريق، (2017م) بعنوان (4): " التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر" ، وهدفت إلى استعراض مفاهيم ومداخل ومتطلبات التحول نحو

الصيرفة الإسلامية، مع التطرق إلى التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية . وخلصت بنتائج أهمها : عدم وجود نظام قانوني للخدمات المصرفية الإسلامية يسمح لها بتسهيل اندماجها في السوق المالية في الجزائر، وتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد .

6ـ دراســـــة : العاني والقنـــدولي، (2019م) بعنوان (5): " إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا"هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال استعراض تجربة المصارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصارف التقليدية للتحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا. ولتحقيق أهداف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري من البحث، والأسلوب التحليلي في إعداد الجانب العملي منه. وقد توصل البحث إلى أنَّ من أهم دوافع التحوّل المصرفي في ليبيا قرار السلطة التشريعية في البلاد، إضافة إلى الرغبة الشعبية لدى المجتمع الليبي في تقديم المصارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأوصى الباحثان بعدد من التوصيات منها: الإعداد لخطة شاملة لتحول المصارف التقليدية الراغبة في التحوّل للصيرفة الإسلامية تحت قيادة وإشراف مصرف ليبيا المركزي، من خلال التنسيق مع المصارف الراغبة في التحوّل .

منهجية البحث :

انتهجت المنهج الاستقرائي في هذا البحث. واستعنت بعدة بحوث ومراجع اقتصادية معاصرة تناولت موضوع التحول المصرفي ، وارتأيت تقسيم بحثي إلى ثلاثة مباحث تعقبها خاتمة على النحو الآتي :

المبحث الأول : ماهية تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي . والمبحث الثاني : ماهية التحول وأسبابه وطرقه ومتطلباته . والمبحث الثالث :المعوقات والآثار التي تواجه عملية التحول ، والخاتمة :وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول ـ ماهية تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

قبل البدء في تعريف التحول المصرفي، لابد من معرفة ما هو المصرف التقليدي وما هو المصرف الإسلامي، ثم نتعرف على أهم أهداف وخصائص المصارف الإسلامية ؟

1ـ مفهوم المصرف التقليدي : يعرف المصرف التقليدي على أنه" المنشأة التي تتعامل بالائتمان والدين، والائتمان هو تبادل قيمة عاجلة بقيمة آجلة"(6) أو " هو

مؤسسة مالية تتعامل في مجال إقراض الأموال قصيرة وطويلة الأجل، تعمل كوسيط مالي بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي وتسعى إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بالتعامل في سوق الإقراض وتقديم خدمات مصرفية متنوعة" (7).

2- مفهوم المصـرف الإسلامـي وأهدافه : يعرف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين, وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية " (8)

ومن التعريف السابق يمكن الوقوف على أهم أهداف المصارف الإسلامية وهى:

1- تقديم البديل الإسلامي للمعاملات المصرفية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين.

2ـ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقـوم بها , واتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك .

3- توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق الشرعية بغرض دعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية النافعة .

4- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات.

5- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض, وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحاً أو خسارة , وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الآخر.

1- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

2- مساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم , والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3ـ أهم خصائص المصـارف الإسلاميـة : تتميز المصارف الإسلامية بعدة خصائص منها: (9)

1-المصارف الإسلامية هي بطبيعتها مصارف متعددة الوظائف فهي تؤدي دور المصارف التجارية ومصارف الأعمال ومصارف الاستثمار ومصارف التنمية، ولا تقتصر في عملها على الأجل القصير كالمصارف التجارية ولا على الأجل الطويل والمتوسط كالمصارف غير التجارية .

2- المصارف الإسلامية لا تتعامل بالدين، فهي لا تقرض ولا تقترض، ولا تتعامل بالفوائد أخذاً أو عطاءً ،بل تعمل على أساس المشاركة في النتائج سواءً أكانت ربحاً أم خسارةً.

3- العلاقة بين المصارف الإسلامية والمتعاملين معها سواءً أكانوا أصحاب الموارد أم مستخدميها، ليست علاقة دائنية ومديونية، وإنما هي علاقة مشاركة ومتاجرة ومن هذا المنطلق :

أ. ليس هناك عائداً محدداً سلفاً – مقداراً أو نسبةً- على ما يودع لدى المصارف الإسلامية للمتعاملين معها، وإنما يقدر العائد في كلا الجانبين في ضوء ما يتحقق من ربح نتيجة تمويل العمليات التي يشارك فيها المصرف أو يتاجر .

ب. ليس هناك التزام من المصرف الإسلامي نحو أصحاب الودائع لديه بردها كاملة في تواريخ استحقاقها (باستثناء الحسابات الجارية).

4-إن المصارف الإسلامية وهي تستخدم الأموال المؤتمنة عليها لا تقتصر على توجيهها بصورتها النقدية إلى الغير كما تفعل المصارف التقليدية، بل إنها تشارك أيضاً في عمليات، وتتاجر في سلع، أي أنها تقدم تمويلاً عينياً إضافة للتمويل النقدي الذي يقوم على أساس المشاركة.

5-إنها ليست مجرد مصارف لا تتعامل بالفائدة وتمتنع عن تمويل سلع وخدمات محرمة ،وهي كذلك ليست مجرد مصارف استثمارية تتعامل بالمشاركة ، كما أنها ليست مجرد مصارف تقدم للمحتاجين وللأنشطة الاجتماعية قروضاً حسنةً (بدون فوائد) وأموال زكاة لا ترد، وأنها ليست مجرد وسطاء ماليين،ولكنها مؤسسات ذات رسالة اقتصادية واجتماعية شاملة لذلك كله.

المبحث الثانـــي : ماهية التحول وأسبابه وطرقه ومتطلباته .

من المعلوم أن أي تحـــول أو انتقال من وضع إلى وضع آخر لابد أن يكون له أسباب، وطرق ومتطلبات، فسأحاول في هذا المبحث التعرف على معنى التحول وأهم أسبابه، وطرقه، ومتطلباته التي تؤدي إلى التحول المصرفي التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي

1- تعريف التحول : نعني بتحويل المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن ينتقل المصرف من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فإن عمل المصارف التقليدية يكمن في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام

الشريعة الإسلامية الغراء، وفي طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بمعاملات مصرفية هدفها تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك كله بناء على أن الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله، والإقلاع عن التعامل بالربا أخذاً أو إعطاءً . وبناء على هذا فإن مفهوم التحول هو: " انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتركها ، واستبدالها، لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها بعد القيام بعدة إجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية " (10).

2ـ أسباب التحول : هناك عدة أسباب تدفع المصارف التقليدية إلى التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي أبرزها:

1- التوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة وخاصة الربا.

2- الحد من التضخم والمضاربات المصطنعة.

3- السعي نحو تعظيم الأرباح.

3ـ تداعيات الأزمة المالية العالمية .

التوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشـــريعة وخاصة الربا(11) **:** يعد الربا كبيرة من كبائر الإثـــم الواجب تركها والانتهاء منها، ويعد تقنينه والتعامل به – كما هو مشاهد في المصارف التقليدية – من باب المجاهرة بالمعصية، وهو تحايل واستهزاء لما عُلم من الدين بالضرورة، حيث يُعمد إلى تغيير اسمه من الربا إلى الفوائد ، فنظام الفوائد المصرفية إنما هو نظام ربوي محرم شرعاً بلا ريب، ومن أهم الدوافع وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشرعية الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة وخاصة الربا ، والإسلام ينظر إلى النقود على أنها وسيط للتبادل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء، وليست سلعة تباع وتشترى، وإن المصارف الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبنى على عقد المضاربة الشرعية وعلى قاعدة الشرعية "الغنم بالغرم" في تشغيل الأموال، إلى جانب صيغ البيوع المعتبرة شرعاً. كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي اعتمدتها المصارف التقليدية كأداة لتسعير تكلفة الأموال .

الحد من التضخم والمضاربات المصطنعة : بالنسبة للحد من للتضخم فلا يوجد ارتباط بين السوق المالية والسوق الحقيقة في الأنظمة التقليدية ، وهذا الانفصال بينهما أدى إلى زيادة التعامل بالأصول المالية، وفي النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً من خلال المداينات، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف

قيمة الاقتصاد الحقيقي؛ فأدى إلى خلل في التوازن نتج عنه ناطحات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش؛ لذا انهار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة المالية، أما في الاقتصاد الإسلامي فلا يُسمح بجني أرباح من خلال التيارات المالية وحدها، وإلا كان هذا ربا . وكذلك الحد من تركيز السلطة (12) .فالسلطة تابعة إلى حد ما للثروة، وفي ظل النظام المصرفي التقليدي تتركز الثروة في أيدي أصحاب رؤوس الأموال (13)، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مشاركة المصرف للمضاربين بنتيجة المشروع من ربح وخسارة، بخلاف الوضع السائد في ظل نظام الفائدة، والذي يقوم على أن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة، وهذا ظلم فادح في توزيع الدخل والثروة، فالمصرف لا علاقة له بنتيجة المشروع، ولا احتمال لتحمله الخسارة أبداً، فيبقى محافظاً على ثرواته، بينما يتحمل المضارب الخسارة، وربما يضطر إلى بيع موجوداته الخاصة لسداد قسط الفائدة. (14)

الحد من المضاربات المصطنعة (15) إن المصارف التقليدية تتعامل بالمشتقات المالية وتتمثل في غالبها على عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي لهذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، كالمشتقات المالية التي تمثل إحدى المعاملات الوهمية التي يجري التعامل بها في سوق العقود الآجلة والمستقبلية مثل البيع على المكشوف، والشراء بالهامش، والخيارات، وبيع وشراء المؤشر وما شابهها، فكل ذلك من قبيل القمار(16).، وأن المتاجرة بالنقود تدخلنا في الاقتصاد الوهمي، بينما تدخل المتاجرة بالسلع في الاقتصاد الحقيقي، وهذا الأمر هو ما عبر عنه أحد الاقتصاديين الدوليين بقوله: " إن (98%) من الاقتصاد الوضعي هو اقتصاد وهمي، وإن (2%) فقط من النقود هي التي يقابلها أصول (سلع)، بينما في عمليات المصارف الإسلامية نجد أن النقود التي يتم التعامل بها يقابلها أصول من السلع والخدمات بنسبة (100%)" (17).

الســـعي نحو تعظيم الأرباح: فقد دخلت المصارف التقليدية خاصة المصارف العالمية إلى ميدان العمل المصرفي لاعتبارات مادية صرفةً، فلم يكن دخولها بطبيعة الحال دخولاً عقائدياً برغبة في تنمية العمل المصرفي الإسلامي وتطبيقاته الشرعية بل كان لأهداف تسويقية . فهدف تعظيم الأرباح وجذب المزيد من رؤوس الأموال للاستحواذ على حصة أكبر من السوق المصرفية يعتبر الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وبما أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

يمثل مصدراً خصباً لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب . فقد رأت المصارف التقليدية المحلية وخاصة العالمية في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وسيلة تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي، لذا أصبحت هذه المصارف تسعى حثيثاً لاجتذاب وتعبئة هذه الموارد عن طريق تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية .

تداعيات الأزمة المالية العالمية : إضافة إلى الأسباب السابقة سبباً رئيساً وجوهرياً وهو الأزمة المالية لعام 2008م ، فقد أصبح من المعروف أن الأزمة المالية تركت آثاراً سلبية على جميع القطاعات دون استثناء، إلا أن القطاع المالي والمصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، فقد سببت الأزمة المالية العالمية بإفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية الهامة حيث انهارت الواحدة تلو الأخرى دون أدنى مقاومة فلم تسعفها خبرتها في تفادي هذه الأزمة أو التنبؤ بها ، وقد أثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية الحالية ونتائجها أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة من المصارف التقليدية رغم أن المصارف الإسلامية تؤدي نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لكن بصورة شرعية، بل إنها تزيد عليها في جوانب عدة، مثل القيام بجمع الزكاة وتوزيعها، والقرض الحسن، وغير ذلك من الخدمات المرتبطة بالجانب الإسلامي، باعتبار أن المصارف الإسلامية تقوم بأنشطتها وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية، لذلك اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيداً من المصداقية باعتبارها ملاذاً للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية الحالية .

إضافة إلى ذلك ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها:

أ- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.

ب ـ ظهور كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم.

ج ـ فتح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سيتي غروب، و اتش اس بي سي، و دوتشيه بنك)، و البعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية. (18)

3ـ طـــرق التحـــول : هناك طريقتان رئيسيتان تتبعهما المصارف عند إرادتها للتحول وهما (19)

الطّـــريقة الأولـــى : تحول المصارف التقليدية تحولاً كليًا(20)، ويتم ذلك عن طريق إحلال الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المصرفية المخالفة، والتوقف عنها تماماً، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال التي ينطبق عليها مفهوم التحول، ويكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية مثلما حدث في السودان وباكستان ، وكما أخذ بهذه الطريقة مصرف الشارقة الوطني الذي تحول إلى مصرف الشارقة الإسلامي ، ومصرف الجزيرة السعودي أو بالتوقف عن ممارسة الأعمال المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية كما حدث في ليبيا، وذلك من خلال القانون رقم(1) لسنة 2013م.

الطـــريقة الثانيـــة: تحول المصارف تحولاً جزئيًا، وتأخذ صوراً متنوعة :

الصورة الأولى : استحداث نوافذ لتقديم خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية : تقوم بعض المصارف التقليدية باستحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية، إلا أنَّ المصرف التقليدي لا يمنح الصيغ والخدمات الإسلامية أيَّ استقلال عن باقي الصيغ والخدمات التقليدية التي يقدمها، بحيث تشكِّل الخدمات والصيغ المصرفية التي يقدمها المصرف مزيجاً بين ما هو مباح شرعاً، وآخر محرم. ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيداً من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصبح المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية . (21)، ويتمثل ذلك بإنشاء نوافذ متخصصة تقدم الخدمات المصرفية والاستثمارية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، عن طريق تخصيص حيز خاص بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية. بحيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنّها لا تتمتع بالاستقلال المالي والإداري اللازم بل تتبع في ذلك لإدارة المصرف التقليدي.

الصـــورة الثانيـــة : فتح فروع متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

تقوم بعض المصارف بفتح فروع متخصصة تمارس في جميع نشاطاتها التعاملات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة. وتعد هذه الصورة من أكثر الصور التي تمارسها المصارف التقليدية في التخلص من المعاملات الربوية.

الصـــورة الثالثة : إنشاء مصارف جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وفي هذه الصورة يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات والصيغ المصرفية الإسلامية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله عن المصرف التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن ملكية هذا المصرف أو جزء منها تعود إلى المصرف التقليدي. ويعد هذا الشكل من أقل الأشكال السابقة شيوعاً وانتشاراً (22).

4ـ متطلبات التحـــول : تواجه المصارف التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المتطلبات منها الشرعية والإدارية والقانونية، والالتزام بفلسفته وأسسه ونشاطاته، ويجب على المصارف المتحولة توافر مجموعة من المتطلبات ، فيما يلي عرض لأهمها:

أولاـ المتطلبات الشرعية : ويقصد بها كل الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ عملية التحول أهمها :

- تعيين هيئة رقابة شرعية، كي تكون مرشداً ومراقباً على عملية التحول.
- إجراء عقود جديدة متناسبة مع صيغ التمويل الإسلامي ، وإلغاء كل العقود السابقة.
- فتح حسابات مصرفية جديدة في المصارف الأخرى يكون التعامل فيها وفقا لأحكام الشريعة ، أو (تصحيح التعامل مع المصارف التقليدية على أساس عدم التعامل بالربا واستخدام الصيغ المقبولة شرعاً) (23).
- تغيير طريقة معاملته مع المصرف المركزي، فيودع النقد في المصرف المركزي ويأخذه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

ثانياً ـ المتطلبات الإدارية للتحول : وهي عبارة عن الإجراءات التي تمس النظام الإداري في المصرف وتتطلبها عملية التحول، نظراً لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى، وامتداد أثرها لتشمل أغلب إجراءات التحول الأخرى، ومن المعلوم أن الموارد البشرية تشكل الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف، وذلك لما تؤديه من دور مهم في الارتقاء بمستوى الأداء، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف التقليدي عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للمصرف بما يتناسب ووضعه الجديد، وذلك من خلال ما يلي:

1- التهيئة المبدئية (24) : وتعرف بأنها عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة في المصرف، قبيل مرحلة التحول وأثناءها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء على المستوى الفكري أو العملي وكذلك بكل ما يتعلق بعملية تسكين أو

إدخال الموظف الجديد في وظيفته بالإضافة إلى تزويده بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف المصرف ورسالته، ومراحل تحوله، والوظيفة المعدلة أو الجديدة وسياسات الأفراد

2ـ تخطيط المـوارد البشرية(25): وهو عبارة عن منهج متكامل بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات الأفراد وحاجاتهم من ناحية أخرى. ويقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية الواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فاعلية وتقلل الأخطاء وتتلافى العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول إلى الأمام دون توقف.

3ـ إعادة النظر في المعايير : التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف ودوره في تقدم ونجاح المصرف التقليدي بعد التحول، فإذا كان المصرف التقليدي قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط دون النظر إلى طبيعة اعتقاده وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله إذ إنَّ اعتقاد الموظف ومدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر هام جداً لنجاح فكرة التحول، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعتهم عائقاً أمام استيعاب فكرة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الصفة تشمل غير المسلمين والمسلمين الذين لا يؤمنون - (أو غير المقتنعين)- بفكرة التحول وإمكانيته، إذ إنَّ وجود غير المقتنعين وغير المؤمنين بفكرة التحول داخل المصرف له نتائج سلبية ومزدوجة على المصرف أكبر بكثير ممن هم خارجه، ومن ذلك عدم القدرة على العمل كفريق واحد متجانس، وانعكاس صورة خارجية للمتعاملين مع المصرف تشكك في مصداقية أو جدوى التحول.

4ـ التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين، وخاصة منتسبي الإدارة، وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد الذي يتطلب مهارات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، لهذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً ـ المتطلبات القانونية للتحول(26): ويقصد بها كل الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية، وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي

1ـ صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب مراعاة كافة المتطلبات القانونية في الاجتماع التي تمنح القرار الصفة القانونية.

ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم القناعات الكافية والدلائل الشرعية على وجوب التحول وصلاحية تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغيرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول ينبغي على مجلس الإدارة القيام بالتعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

1ـ النص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع صوره وأشكاله، أو بأية معاملة محرمة شرعاً في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.

2ـ تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين.

3ـ الحصول على الموافقات المبدئية الرسمية من الجهات المختصة (المصرف المركزي) على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي.

المبحث الثالث ـ المعوقات والآثار التي تواجه عملية التحول :

1ـ واجهت عملية تحول المصارف التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من العقبات في طريق تحولها للمصرفية الإسلامية, وبذلت جهود كبيرة لتذليل هذه العقبات, وتسهيل عملية الانتقال تلك، وتتمثل أهم المعوقات في المطالب الآتيـــة :

أـ المعوقات الإدارية.

ب ـ المعوقات ذات صلة بالكوادر البشرية.

ج ـ المعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.

دـ المعوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية.

هـ ـ الفراغ التشريعي لنظم الرقابة المصرفية.

وفيما يلي عرض سريع لأهم المعوقات التي تواجه المصارف التقليدية في طريق تحولها للعمل المصرفي الإسلامي.

المعوقات الإداريـــة (27)**:** إن عدم وضوح الرؤيا على مستوى المصرف ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا فيما يتعلق بإقدامها على التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه, الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ظهور عدة سلبيات منها :

ـ تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للمصرف.

ـ ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.

ـ ضعف الاستعداد لدى إدارات المصرف الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

المعوقات ذات صلة بالكوادر البشرية (28): هذه النوعية من المعوقات يزداد ظهورها في حالة تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية مع استمرار نفس العاملين , فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل ،هناك محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي

المعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات: لا تزال القوانين التشريعية في الكثير من الدول لا تلتفت للطبيعة الخاصة بالمصارف الإسلامية وينعكس ذلك على فوات فرص كثيرة على المصرف الإسلامي، مما يضطره للدخول في اجتهادات فقهية، ربما تكون بعيدة عن روح الشريعة ، سعياً لجعل الخدمات المصرفية متطابقة مع الأنظمة والتعليمات النافذة(29).

المعوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية : لا تزال المنتجات المصرفية الإسلامية نادرة مقارنة بالأدوات التقليدية المخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية، الأمر الذي دفع المصارف الإسلامية لأخذ منتجات تقليدية وإجراء تعديلات عليها لتتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية مع ما يرافق ذلك من شبهات، والمطلوب هو الوصول لمرحلة الإبداع والتحديث في هذه المنتجات، وبالرغم من أن السوق المصرفي الإسلامي قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع

أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للمصرفية الإسلامية. وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مثل :

- إيجاد مراكز بحوث متخصصة تدعم عملية تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.

- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى المصرفية الإسلامية، وبما يحقق حفظ حقوق كل الأطراف داخل إطار أحكام الشريعة الإسلامية(30)

الفراغ التشريعي للنظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي(31):

مما لاشك فيه أن المصارف الإسلامية تعاني من ضعف الرؤيا الواضحة لدى المصارف المركزية تجاهها، وخاصة في ظل عدم وجود تشريعات خاصة حول التحول المصرفي، ففي أغلب الدول يتم التعامل مع الجهاز المصرفي في الدولة بشكل كامل دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية .

2ـ آثار تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية :

يحقق تحوّل المصارف التقليدية نحـــو العمل المصرفي الإسلامي آثاراً ايجابية نذكر منها في النقاط الآتية : (32) .

ـ إنعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية ودور الهيئات الشرعية، ويُسهم هذا التحول في ابتكار العديد من المنتجات التي لم تكن مطبقة من قبل المصارف الإسلامية.

ـ تحديث نُظم العمل وتطوير الأداء في المصارف الإسلامية نفسها، وتخفيض التكاليف والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفية جديدة حفاظاً على عملائها الذين تسرب جزء منهم بالفعل للمصارف التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية .

ـ رفع درجة الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية لدى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع ككل.

ـ الإقبال الكبير للأفراد من مختلف الشرائح في المجتمعات الإسلامية على الفروع والوحدات والمنتجات الإسلامية التي تقدمها المصارف التقليدية كبديل للمعاملات الربوية.

ـ إن إقدام المصارف التقليدية على إدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أعمالها جعل هذه المصارف مضطرة لتوظيف ما تملكه من تقنية متطورة وموارد مالية وخبرات مصرفية طويلة لتطوير وتفعيل المنتجات المصرفية الإسلامية .

ـ إن الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية سيؤدي على المدى الطويل إلى توسيع العمل المصرفي الإسلامي على حساب التقليدي، وتكوين كيانات مصرفية إسلامية عملاقة تقدم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية .

ـ لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات المصارف التقليدية في إدخال العمل المصرفي الإسلامي، عندما سارعت العديد من الدول مثل الكويت والإمارات والبحرين واليمن ولبنان وتركيا وليبيا إلى إصدار قوانين منظمة لعمل المصارف التقليدية والإسلامية.

ـ نجاح العمل المصرفي الإسلامي في المصارف الإسلامية ساهم في الترخيص لإنشاء المصارف الإسلامية .

ـ اعتراف المصارف التقليدية بنجاح النظام المصرفي الإسلامي بدليل تزايد إقبالها على فتح فروع إسلامية متخصصة، أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية وإلغاء القاعدة الرأسمالية القائلة أنه " لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون فوائد " .

الخاتمة:

توصل البحث إلى نتائج أهمها :

ـ أن التحول المصرفي هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها بعد القيام بعدة إجراءات ومتطلبات شرعية وإدارية وقانونية.

ـ أن هناك أسباباً تدفع المصارف التقليدية إلى التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي أبرزها التوقف الفوري عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة وخاصة الربا.

ـ للتحول المصرفي طريقتان رئيسيتان تتبعهما المصارف عند إرادتها للتحول وهما التحول الكلي والتحول الجزئي .

ـ ضرورة توافر متطلبات شرعية وإدارية وقانونية لتحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

ـ أهم المعوقات التي تواجه عملية تحول المصارف التقليدية على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي هي عدم توافر كفاءات بشرية مؤهلة، والتشريعات والقوانين المصرفية، وعدم القدرة على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

ـ حقق تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي العديد من الآثار الايجابية أهمها إنعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي، وفقه المعاملات المالية، ووسعت من دور الهيئات الشرعية ,وساهمت في ابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن معروفة أو مطبقة من قبل بالمصارف الإسلامية .

الهوامـــــــــــش :

(1) مريم رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية" نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سوريا ، 2014م .

(2) مساعد بن راشد الجمهور، تقييم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2015م .

(3) موسى أحمد عبدي عمر ، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا " دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية بمالنج، اندونيسيا، 2016م .

(4) عدنان محيريق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 2017م، العدد 10 .

(5) أسامة عبد المجيد العاني، أمجد أحمد خليفة القندولي ،إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، مجلة بيت المشورة، مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، العدد الحادي عشر، أكتوبر، دولة قطر، 2019م .

(6) محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، الناشر:بيروت الدار الجامعية للطباعة والنشر1982 م.

(7) منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث، 2002م.

(8) محمد علي القرى وآخرين : مشروع المعايير الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي ,المركز الوطني للاستشارات الإدارية والشرعية, جده , 1996م.

(9) السيد إسماعيل محمد، "مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات" ندوة: التقنيات المصرفية الحديثة في خدمة الإدارة ،اتحاد المصارف العربية، البحرين، 20-28 أيلول 1987م ، وهذه الورقة منشورة في كتاب المصارف الإسلامية اتحاد المصارف العربية،بيروت، 1989م .

(10) نايف بن جمعان الجريد تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة نظرية مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية،العدد 23،2014م .

(11) محمد سعود ربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته،جمعية إحياء التراث الإسلامي،الكويت، 1992م .

(12) موسى رحماني،إبراهيم بن الغالي،البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة،عدد8 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010م.

(13) محمد سعود ربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته،المرجع السابق،ص81
(14) المرجع السابق، ص81 .
(15) أحمد شوكت، سلام فاخر، دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الشاملة،مجلة كلية الآداب،العدد99،ص591؛الربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته،المرجع السابق، ص81.
(16) موسى رحماني، إبراهيم بن الغالي ، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، المرجع السابق.225 .
(17) حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية،كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء.
(18) موسى رحماني، إبراهيم بن الغالي ، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، المرجع السابق،ص220 .
(19) نايف الجريدان ، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية،المرجع السابق،ص158 .
(20) مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، (دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية)،رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي،الجامعة الأمريكية المفتوحة ،قسم الاقتصاد الإسلامي،مكتب القاهرة، جامعة مصر الدولية،القاهرة،2006م،ص89 وما بعدها؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)،المعايير الشرعية. المعيار رقم6 .
(21) سعيد سعد مرطان ،تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى،مكة المكرمة.
(22) مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية،المرجع السابق،ص89؛الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،المرجع السابق،ص158.
(23) المعايير الشرعية المرجع السابق، ص381.
(24) محمد سعود ربيعة ،المرجع السابق، ص 397 .
(25) محمد سعود ربيعة ، المرجع السابق،ص 387 .
(26) مصطفى أبو حميرة ، نوري سويسي، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. 2009م، ص56 .
(27) إبراهيم الحوراني، المصارف الإسلامية الواقع والتحديات، دار الشراع للنشر، دمشق، ط1، 2010 م، ص 33 .
(28) عبد الله المصري، مشكلات المصارف الإسلامية ، دار شباب الجامعة ، القاهرة ، ط2، 2013م، ص78 .
(29) خالد توفيق، المصرفية الإسلامية والعولمة، دار الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009م ، ص 56 .
(30) محمد سعيد الغامدى , مجلة الجسور ,العدد الثالث ,شعبان 1424هـ, مجله شهرية تصدر عن شركة النجوم للصحافة والنشر , قبرص .
(31) حامد الشريف، الصيرفة الإسلامية رؤيا مستقبلية، دار المجد الحديثة، 2003م، ص32 .
(32) عبد القادر بريش، محمد حمو، تحول البنوك التقليدية (الربوية) للمصرفية الإسلامية – الحظوظ وإمكانيات النجاح – ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي، وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبدالقادر، قسنطينة، 5،6 مايو، 2009م، سعيد بن سعد المرطان ,الفروع والنوافذ الإسلامية فى المصارف التقليدية, المرجع السابق, ص 35- 38 .